



تقرير

الإستدامة

2016 - 2015

تقييم واختيار الموردين



تقتضي سياسة الشراء التزام جميع الموردين بقواعد السلوك الخاصة بالبنك وإظهار امتثالهم لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لن يكون بإمكاننا التوصل إلى التحقيق الشامل للممارسات المصرفية المستدامة دون وضع سلسلة التوريد موضع المساءلة تجاه نفس معايير الاستدامة. و تقتضي سياسة المشتريات امتثال جميع الموردين لقواعد السلوك الخاصة بالبنك وإظهار امتثالهم لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سلسلة
التوريد المسؤولة

(102-9), (102-10), (103-1), (103-2), (103-3), (204-1),
(408-1), (409-1), (412-1), (414-1)





لم يكن هناك من تغييرات كبيرة في سلسلة التوريد لدينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم نجد أي مشاكل تتعلق بالعمل القسري أو عمالة الأطفال أو الظروف المعيشية غير الإنسانية أو أي مخالفات لقوانين العمل أو حقوق الإنسان.

نقوم حالياً بتحديث سياسة المشتريات لتتضمن بنوداً تتعلق بالأخلاقيات والحوكمة والتجارة المنصفة والاعتبارات البيئية وقوانين العمل وحقوق الإنسان.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فعندما نتعاون مع موردين سيقومون بتوفير عمالة، نحرص على التأكد من امتثالهم الكامل لقانون العمل في دولة الإمارات. كما يجري فريقنا قبل منح العقود زيارات ميدانية إلى مخيمات العمل التابعة للموردين وبيئتهم الظروف المعيشية فيها وفقاً لمعايير قمنا بتطويرها داخلياً. وفي حال وجدنا أن الظروف المعيشية غير ملائمة في أي مخيم، نرسل ملاحظاتنا للمورد ونطلب منه إجراء تحسينات، ولا نوقع على العقود إلا بعد تنفيذ هذه التوقعات، أي عندما يمثل المورد لمعايير المعيشة الإنسانية التي نعتمدها.

تيسير انضمام وتهيئة الموردين

تضمن عملياتنا المبسطة سهولة وسلاسة عملية انضمام وتهيئة الموردين جميعهم. ويتألف نظامنا عبر الإنترنت من منصة سهلة الاستعمال تزود جميع الموردين الجدد بكافة الأدوات والنماذج اللازمة لإتمام هذه العملية. كما نعمل مع الموردين باستمرار لجمع ملاحظاتهم ومواصلة تعزيز نظام الانضمام عن طريق عمليات جديدة وميزات محدثة.

تمكين الموردين المحليين (204-1)

تقع ضمن مسؤوليات البنك مهمة إحداث آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة في كل واحدة من الدول التي يعمل فيها. ولذا نسعى ما أمكن للتعامل مع موردين محليين من شركات مسجلة في الإمارات، ونحرص على أن تذهب السياسات والممارسات التي نتبعها في التعاقد مع الموردين إلى ما هو أبعد من منح العقود وفقاً للأسعار.

www.emiratesnbd.com